الأنباء
الثلاثاء 28 يناير 2014

«الداخلية والدفاع» تجتمع مع الخالد الأسبوع المقبل بعد لقاء جهاز غير محددي الجنسية

عسكر: توافق حكومي ـ نيابي لتجنيس 4 آلاف بدون

أعلن رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي عن توافق حكومي ـ نيابي في شأن تجنيس 4 آلاف بدون، طبقا للاقتراح المقدم في هذا الشأن، مشيرا إلى أن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أطلع اللجنة خلال اجتماعها أمس على مرئياته لحل هذه القضية.

وأضاف العنزي أن اللجنة قررت عقد اجتماع آخر مع الوزير الخالد الأسبوع المقبل، لاستكمال مناقشة هذا الملف، والذي يأتي بعد اجتماع آخر تعقده لجنة غير محددي الجنسية الخميس المقبل بحضور رئيس الجهاز المركزي صالح الفضالة.

وأكد العنزي حرص لجنة الداخلية والدفاع على التوصل إلى تصور يعجل من وتيرة حل قضية البدون، وذلك بالتنسيق مع الحكومة التي تعهدت أكثر من مرة بالتعاون مع المجلس في حسم هذه القضية.

سلطان الشمري وعسكر العنزي وعبدالله العدواني ومحمد طنا خلال اجتماع لجنة الداخلية والدفاع

الشيخ محمد الخالد واللواء الشيخ فيصل النواف واللواء نواف العنزي والعميد الشيخ مازن الجراح

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ «التربية»

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية في اجتماعها أمس الحساب الختامي لوزارة التربية عن السنة المالية 2012/ 2013 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه.

وقال مقرر اللجنة النائب د.محمد الحويلة ان اللجنة استعرضت ملاحظات ديوان المحاسبة متضمنا عشرات المخالفات والمآخذ التي شابت المناقصات والممارسات والعقود التربوية والتي فوتت على خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة قدرت بملايين الدنانير.

وأشار الحويلة الى ضرورة سرعة تقديم قانون تنظيم العمل في المدارس الخاصة الى مجلس الأمة، مؤكدا انه سيعالج الكثير من مواطن الخلل في هذا القطاع التعليمي المهم مشددا على ضرورة قيام وزارة التربية بتفعيل رقابتها على مدارس التعليم الخاص لضمان التزامها بتطبيق معايير جودة التعليم واشتراطات الأمن والسلامة والتأكد من وجود عيادات طبية بها، لافتا الى انه من الملاحظ ان مباني المدارس الخاصة عالية الارتفاع تصل الى 5 أدوار بينما الطبيعي هو ان تكون قريبة من الارض حيث لا يستطيع الأطفال صعود كل هذه الأدوار.

وانتقد الحويلة زيادة رسوم المدارس الخاصة بصورة مطردة ومبالغ فيها وغير مستحقة موضحا ان نسبة الزيادة المحددة من قبل وزارة التربية للمدارس الخاصة وهي 5٪ هي نسبة مرتفعة ومن المفترض تخفيضها لان زيادة نسبة مصاريف المدارس الخاصة لا يقابلها تحسين في مستوى التعليم بتلك المدارس ولا تحسين البيئة المدرسية.

ودعا الحويلة وزارة التربية الى تحسين مستوى تدريب المدرسين وتأهيلهم لممارسة مهنتهم وفقا لمعايير جودة التعليم، لافتا الى ضرورة تحسين مستوى الوجبات الغذائية في المدارس الحكومية والخاصة.

عادل الخرافي وعدنان عبدالصمد ود.يوسف الزلزلة ورياض العدساني ود.محمد الحويلة أثناء اجتماع اللجنة

زيادة رسوم المدارس الخاصة بصورة مطردة ومبالغ فيها وغير مستحقة

وأوضح الحويلة أهمية قيام وزارة التربية في الأخذ بملاحظات رئيس وأعضاء اللجنة وكذلك الأخذ بالملاحظات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة وتشكيل لجنة من قبل الوزارة لمعالجة تلك الملاحظات وتلافيها ومحاسبة المسؤولين عنها وضمان عدم تكرارها.

وأضاف: من ابرز الملاحظات حرمان الخزانة العامة من ايرادات لم تتحقق بلغت جملتها 1,306,984 دينارا نتيجة عدم النص في شروط الترخيص الاداري المؤقت لتأجير احدى المدارس الحكومية الى اصحاب احدى المدارس على بند يقضي بزيادة قيمة مقابل الاستغلال الشهري على فترات دورية محددة اثناء مدة الترخيص وطلبنا بيانا بالمبررات التي أدت الى عدم إدراج هذا النص الذي أدى الى حرمان الخزانة العامة من الايرادات المشار اليها، ومساءلة المتسبب عن ذلك.

وأشار الحويلة الى ان اللجنة طالبت بإعادة النظر في القرار الوزاري رقم 138/ 2008 لأنه فوت على الخزانة العامة ايرادات كان يمكن تحقيقها خلال السنة المالية بلغ ما امكن حصره منها مبلغ 995,760 دينارا نظرا لإعفاء أصحاب المدارس الخاصة من مقابل استغلال الغرف الادارية بالمباني المدرسية الحكومية المستغلة من قبل القطاع الخاص واحتساب مقابل الاستغلال على أساس المشغول الفعلي من مكونات المبنى الحكومي.

ولفت الى استغلال بعض اصحاب المدارس الخاصة اجزاء من المباني المدرسية الحكومية المؤجرة في أنشطة تجارية بالمخالفة لشروط التراخيص الادارية المؤقتة وطالبت اللجنة بتفعيل استحقاق الوزارة نسبة 20٪ من قيمة العقود التي تبرمها المدارس الخاصة المستغلة لمباني مدرسة حكومية شاغرة مع شركات من الباطن وحتى لا تدخل في حكم المخالفة المالية. مشيرا الى عدم تناسب قيمة غرامات التأخير المنصوص عليها بشروط التراخيص الادارية مع قيمة الدفعات الدورية في حالة التأخر عن سداد القيمة الايجارية في المواعيد المحددة.

وأكد الحويلة ان عدم قيام فريق العمل الدائم لمعاينة المباني المدرسية الحكومية المستغلة من قبل القطاع الخاص المشكل بموجب القرار الوزاري رقم 250/2012 بتاريخ 13/8/2012 بزيارات ميدانية دورية منظمة ومفاجئة لمعاينة تلك المباني، وطلبت اللجنة ضرورة تفعيل دور فريق العمل وفقا للقرار سالف الذكر وذلك بالقيام بزيارات دورية منتظمة ومفاجئة لمعاينة تلك المباني المدرسية حفاظا على حقوق الوزارة.

وذكر الحويلة ان هناك مآخذ شابت تنفيذ مشروع استئجار وتشغيل وصيانة البنية التحتية لأجهزة الخدمة الضخمة (BLADE SYSTEM) والمواقع التابعة للوزارة، من خلال صرف مبالغ عن اعمال لم يتم تنفيذها دون وجه حق لمتعهد العقد وعدم تزويد وتركيب وتشغيل تراخيص نظام الـ (ISA SERVER) لعدد 350 بمواقع مدارس الوزارة بمبلغ 147,000 دينار.

وأضاف ان هناك مآخذ شابت تنفيذ عقد استئجار وتشغيل وصيانة شبكات حاسوبية وملحقاتها للمدارس والمواقع الجديد التابعة للوزارة وعدم الاستفادة من اعمال العقد البالغ قيمته مبلغ 2,140,815 دينارا لعدم تشغيل أجهزة الاتصال اللاسلكية وملحقاتها لعدد (135) مدرسة، مما يعد هدرا في المال العام.

وذكر الحويلة ملاحظات المخازن والمستودعات ومنها عقد نسخ وتوريد الكتاب الالكتروني على ذاكرة فلاش ميموري اذ تقدم المركز الاقليمي لتطوير البرمجيات في 23/ 6/ 2011 بعرض سعر الى الوزارة لتنفيذ الكتاب الالكتروني على ذاكرة فلاش ميموري بمبلغ 471,000 دينار، وذلك لعدد 371,000 نسخة، وعليه قامت الوزارة بتاريخ 27/ 6/ 2011 بتزويده بالكتب المتوافر منها نسخ الكترونية، وقد تبين لدى الفحص التعاقد مع المركز دون تقديمه خطاب ضمان مبينا عدم الاستفادة من المواد الموردة مما حمل ميزانية الوزارة مبلغ 319,320 دينارا دون مردود.

الحمدان: ما عدد القروض المقدمة للدول العربية؟

قدم النائب حمود الحمدان سؤالا إلى أنس الصالح جاء فيه: لما كانت دولة الكويت وكعهدها دائما واحدة من الدول التي تقوم بتقديم المساهمات والمساعدات المادية والإنسانية والاقتصادية للعديد من الدول التي قد تتعرض لظروف أو كوارث طبيعية أو إنسانية. كذلك فإن من المواقف الثابتة لدولة الكويت إزاء علاقاتها القوية مع الدول الأخرى العربية والصديقة، حيث قامت بتقديم العديد من المعونات والمنح النقدية الى جانب القروض الميسرة لعدة دول، سعيا ومساعدة منها في مؤازرة وتقديم العون المباشر لهذه الدول بما يمكن من التغلب على مشاكلها الإنسانية أو عند تعرض حالتها الاقتصادية لمثالب تؤثر على حياة أبنائها. ولذلك وعلى الرغم من نبل الغاية وسمو الهدف، فإن من الملائم أن تكون قيم هذه المعونات وتلك القروض معروفة ومعروضة أمام اعضاء مجلس الأمة ممثلي الشعب، تأكيدا منهم للحرص على المال العام، وأن يكون الدعم على الوجه المرجو منه بتعزيز موقف الكويت ومكانتها على الساحة الدولية وأن تزود الحكومة المجلس بماهية هذه المبالغ والدول التي قدمت إليها إسهاما من الدولة تبرعا أو قروضا. ووصولا إلى هذه البيانات وتلك المعلومات يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: 1 ـ ما عدد القروض الميسرة التي تم تقديمها من قبل حكومة دولة الكويت إلى أي من الدول العربية او الصديقة منذ عام 2000 وحتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال؟

2 ـ هل كان تقديم هذه القروض بموجب اتفاقيات أو مذكرات تفاهم، أم كانت منحا مباشرة من الحكومة؟ واذا كانت الإجابة بأنها منح مباشرة يرجى تزويدي بالسند القانوني لها؟

3 ـ ما قيمة القروض المقدمة لكل دولة مع بيان اسم الدولة وقيمة القروض ومدة السداد مقيمة بالدينار الكويتي؟

4 ـ ما عدد المساعدات المباشرة المادية والعينية التي قامت الدولة بتقديمها، مع بيان طبيعة المساعدة وأسبابها وقيمتها بالدينار الكويتي، وذلك في جدول محدد به اسم الدولة، قيمة المعونة وطبيعتها، تاريخ تقديمها، وذلك عن المعونات التي تم منحها منذ عام 2000، حتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال؟ على أن تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه البيان من مستندات أو أوراق.

حمود الحمدان

الظفيري: صرف المخصص الشهري لذوي الإعاقة بالجامعة حتى سن الـ 26

قدم النائب د.منصور الظفيري اقتراحا برغبة جاء فيه: نص قانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفصل السابع المادة 29 على (يصرف مخصص شهري للشخص ذي الإعاقة حتى سن 18 عاما ويستمر صرفه اذا استمر بالدراسة الجامعية سن السادسة والعشرين) ولم يتم تفعيل هذه المادة حتى الآن ولم يستفد منها المعاقون الذين يدرسون بالجامعة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «تفعيل المادة 29 من الفصل السابع من قانون 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخاصة بصرف المخصص الشهري للذين يدرسون بالجامعة حتى سن السادسة والعشرين».

د.منصور الظفيري

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي
الغنيم والمذن الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

ألطاف محمد عيسى الغنيم

زوجة/ سلمان علي المذن

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

الكندري: «التشريعية» ستقر اليوم 4 قوانين مهمة منها حماية المستهلك وضم «التحقيقات» لـ «العدل» و«الإسكان»

خالد الجفيل

أكد النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها اليوم ستنتهي من 4 مشاريع بقوانين مهمة مثل قانون حماية المستهلك وقانون توحيد الدعوى العمومية بانضمام التحقيقات إلى العدل وقانون استقلالية هيئة القضاء والاقتراحات المتعلقة بالقضية الإسكانية، مشددا على ضرورة التصويت في الجلسة المقبلة بالموافقة على اقتراحه بشأن محكمة الوزراء والمدرج على جدول الأعمال خصوصا من الفريق الحكومي.

وقال الكندري إنه ومن اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية اليوم سنبدأ في مناقشة قانون حماية المستهلك المقدم من الزميل النائب رياض العدساني وهو من القوانين المهمة جدا خصوصا أن المجلس شرع في إقرار قوانين فائدة مالية للمواطن مثل قانون منحة الـ 30 ألف كدعم للقرض الاسكاني ومن المقرر أن تقر القوانين الأخرى المختصة بزيادة علاوة الأطفال وأيضا زيادة بدل الإيجار في الجلسة المقبلة، رافضا ان تذهب هذه الزيادات والمبالغ الى ارصدة بعض التجار الجشعين على حساب المواطن البسيط لذلك أصبح من الضرورة اقرار قانون حماية المستهلك الذي سيأخذ صفة الأولوية في لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لعرضه على أعضاء المجلس. واشار الكندري إلى أنه أيضا ستنتهي اللجنة من اجتماعها اليوم من مناقشة قانون توحيد الدعوى العمومية ونيابة الجنح وانضمام التحقيقات الى وزارة العدل، مضيفا ان هناك اقتراحا بقانون مهم على جدول الأعمال ايضا سننتهي منه وهو استقلالية إدارة الخبراء وتحويلها إلى هيئة خبراء مستقلة تكون أحد معاوني جهاز القضاء تابعة لوزير العدل وهي أحد التعديلات التي ستوصلنا الى استقلالية القضاء.

وبين الكندري أن هناك اقتراحات وقضايا متعلقة بالقضايا الاسكانية والتي ستكون على أولوية أعمال اللجنة والتي سنعمل على مناقشتها والانتهاء منها في الاجتماعات المقبلة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية حتى يتم تحويلها إلى اللجنة المختصة لجنة الشؤون الاسكانية البرلمانية، موضحا ان اللجنة التشريعية مليئة بالقوانين والاقتراحات ولكن تبقى مسألة الأولويات والمطلب الرئيسي الآن هو قضية الاسكان التي تتقدم سلم الأولويات لدى أعضاء اللجنة ونواب البرلمان بشكل عام.

وشدد الكندري على ضرورة تصويت مجلس الأمة وإقرار القانون المتعلق بمحكمة الوزراء والذي انهته اللجنة التشريعية ورفعته إلى مكتب المجلس ومدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة، منوها إلى أنه هو من تقدم بهذا المقترح والذي كان يطالب به أثناء حملته الانتخابية والآن تحقق بعرضه والتصويت عليه في الجلسة المقبلة.

وقال الكندري إن هذا القانون يكفل حق التقاضي للمواطنين إذا تم رفضه من لجنة فحص البلاغات وعدم وصول شكواهم الى القضاء في ظل وجود القانون الحالي الذي لا يسمح للشكاوى بالخروج من لجنة فحص البلاغات.

موضحا انه في حال تمت الموافقة على هذا القانون وتمريره من قبل أعضاء مجلس الأمة سيفتح باب القضاء أمام المواطنين للإبلاغ عن جرائم الوزراء، والذي يجب أن يحصل على موافقة السلطتين وبالأخص اعضاء الفريق الحكومي خصوصا ان وزير الدولة لشؤون الوزراء يؤكد على الشجاعة الحكومية. وقت التصويت على هذا القانون سيتضح لنا أن الحكومة تملك الشجاعة أم هي غير ذلك، وهذا القانون يعكس المثل الدارج «لا تبوق لا تخاف»، ومن يصوت ضد هذا القانون من الوزراء سيضع شبهته أمامه وكأنه يقول «لا أريد محاسبة قضائية».

د.عبدالكريم الكندري